

«كورونا» لم يغلق أي مدرسة في دمشق وريفها

وزير الصحة: خطة استدعاء الكوادر في حالة الطوارئ وتشغيل المشافي بالطاقة القصوى

مدير تربية دمشق ينفي زيادة إصابات كورونا عند التلاميذ.. وتربية ريف دمشق: هناك انخفاض عن الفصل الأول

محمود الصالح

طلب وزير الصحة حسن الغياش من الهيئات العامة الصحية بدمشق إيقاف العمليات الجراحية الباردة اعتباراً من ٢٢/٣/٢٠٢١ والاستمرار في العمل بالعمليات الإسعافية والأورام فقط.

وأكد وزير الصحة ضرورة مراجعة خطة تأمين الكادر البشري للأسرة والأقسام التي تمت إضافتها لمصلحة مرضى الجائحة، وخاصة أقسام العناية المشددة، وتطبيق نظام الإقامة على كافة الأطباء المقيمين والفرع من حيث الدوام والمخاطبات، واستثمار الاختصاصي التخدير وفني التخدير في أقسام العناية لمصلحة مرضى الجائحة.

وعما يتم تداوله عن إصابات في مدارس دمشق، نفى مدير التربية في دمشق سليمان بوش اغلاق أي من مدارس المحافظة بسبب انتشار وباء كورونا. وأكد بوش لـ«الوطن» أن كل ما يتم الحديث عنه من أعداد إصابات كبيرة ليس صحيحاً، موضحاً أن أعداد الإصابات في الفصل الثاني كانت أكبر مما كانت عليه في الفصل الأول لكنها ضمن النسبة المقبولة حتى الآن.

يونس أوضح أن العدد الكلي للمساحات منذ بداية العام الدراسي كان ١١٠٣ مساحات منها ٢٩٦ مسحة إيجابية و٨٠٧ مسحات سلبية أغلبها للمعلمين، وكان عدد الإصابات اليومية خلال الفصل الثاني يتراوح بين ٩ - ١٥ إصابة في جميع أنحاء مدارس دمشق وهذا الرقم من ضمن عدد الطلاب الذين يصل عددهم إلى أكثر من ٣٠٠ ألف طالب وطالبة في مختلف مراحل الدراسة في مدارس دمشق، إضافة للطوارئ وتشغيل المشافي بالطاقة القصوى وكامل الغدرات والإمكانات لمصلحة مرضى جائحة كورونا.

وأشار يونس إلى أن النسبة الأكبر من الإصابات هي بين الكوادر التربوية. وعن الإجراءات المتخذة أوضح مدير التربية كورونا، وجميع الحالات يتم علاجها في الحجر المنزلي ولم يضطر أي منهم للدخول إلى المشافي، وذلك بهدف تأمين أقصى درجات الحماية للطلاب.

وأكد يونس أنه لا توجد أي حالة وفاة بين الطلاب والمعلمين في الفصل الثاني بسبب الإصابة بوباء كورونا، وجميع الحالات يتم علاجها في الحجر المنزلي ولم يضطر أي منهم للدخول إلى المشافي، مؤكداً بأن كل الحالات تتماثل للشفاء.

وللمعلمين والطلاب إلى مراكز أخذ المسحات بشكل مجاني فور طلبها وظهور علامات تشير إلى إمكانية الإصابة، ويتم يومياً إجراء ٢٠-٣٠ مسحة للطلاب

والمعلمين في مدارس دمشق مجاناً. رئيس دائرة الصحة المدرسية في تربية ريف دمشق عدنان نعامة أكد لـ«الوطن» أن نسب الإصابة في جميع مدارس ريف دمشق يومياً بين ٢ - ٣



إصابات وأغلبها من الكوادر التربوية. نعامة أوضح أن الإصابات تتركز في صحناتيا والكسوة وجرمانا والتل وأعلى معدل في أي من هذه المناطق هو ٤ إصابات، مبيناً أنه حتى الآن لم يتجاوز عدد المسحات الإيجابية في جميع مدارس ريف دمشق خلال الفصل الثاني ٤٠ إصابة، علماً أن عدد الطلاب في ريف دمشق يتجاوز ٧٥٠ ألف طالب وطالبة وهناك أكثر من ٤٠ ألفاً من الكوادر التربوية العاملة في مدارس المحافظة، مؤكداً أنه لم تسجل أي وفاة بين الإصابات خلال الفصل الثاني.

أما الطالبة التي توفيت في الفصل الأول فأوضح أن الوفاة لم تكن بسبب الإصابة بكورونا، بمعنى أنه لا توجد أي وفاة في ريف دمشق خلال هذا العام الدراسي بسبب الإصابة بوباء كورونا، وأكد أنه لم يتم إغلاق أي مدرسة خلال الفصل الثاني في ريف دمشق، أما تعليق التعليم فتم في الشعب التي تظهر فيها حالات إيجابية، حتى لو كانت حالة واحدة فقط، ولم يسجل دخول أي من حالات الإصابة إلى المشافي، لأن جميع تلك الحالات كانت إصابات بسيطة، وتعافت خلال الحجر المنزلي.

ولفت نعامة إلى وجود حالات رشع عادي بسبب تبدل الفصول، وهذا أمر طبيعي ويحدث في كل السنوات، وتقوم مستوصفات الصحة المدرسية بتقديم العلاج اللازم لجميع حالات الرشع الموسمي.

حمص- نبال إبراهيم

أكد رئيس دائرة الصحة المدرسية أنه لم يتم إغلاق أي مدرسة أو شعبة صيفية منذ بداية الفصل الدراسي الثاني وحتى تاريخه.

وأوضح عباس أن مديرية صحة حمص تقوم حالياً بإجراء مسحات عشوائية للطلاب والكوادر التعليمية والإدارية في مختلف مدارس المحافظة لرصد فيروس كورونا والحد من انتشاره، مشدداً على ضرورة اتخاذ المدرسين والإداريين والطلاب في المدارس جميع الإجراءات الاحترازية اللازمة لضمان عدم إصابتهم بالفيروس.

ولفت إلى أن دائرة الصحة المدرسية أطلقت مطلع الشهر الجاري حملة لمكافحة العدوى الطفيلية لتلاميذ وطلاب مدارس التعليم الأساسي للخلقتين الأولى والثانية من الصف الأول وحتى التاسع بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، والحملة تتضمن توزيع المستحضر الدوائي (مبيدآزول- عيار ٥٠٠) بمعدل حبة واحدة لكل تلميذ، وأكد أنه تم توزيع المستحضر الدوائي على الطلاب في مختلف مدارس المحافظة (مدينة وريفياً) بنسبة تزيد على ٧٠ بالمائة، على أن تستمر حتى نهاية الشهر الجاري لتشمل جميع الطلاب والتلاميذ على امتداد المحافظة.

وتوجه رئيس دائرة الصحة المدرسية إلى أن الدواء فعال وأمن وسهل المصنع وبنيكه محببة للأطفال كما أنه سهل البلع ويحلل بسرعة في الماء.

ولفت إلى أن الحملة تساهم في تقليل انتشار الطفيليات المعوية والوقاية من المضاعفات المرتبطة بها كالإسهال وقرح الدم وسوء التغذية والتي تؤثر في معدل نمو تركيز الأطفال في سن المدرسة.

بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي الصحي للأطفال وذويهم وتعزيز وجود بيئة صحية مدرسية سليمة وأمنة من خلال عملية توعية تثقيفية مرافقة لتوزيع المستحضر الدوائي، وخفيفة على منسفة ولم تتخج أي حالة لدخول المشفى وإنما تم إعطاؤهم استراحة وتم عزلهم في منازلهم وأوضاعهم مستقرة وجيدة وبدؤوا يتماثلون للشفاء لعودة دواهم المدرسي خلال

أيام قليلة.

وأشار إلى أنه تم التأكيد على المشرفين الصحيين بإجراء مهامهم في المدارس بكفاءة ودفقة متناهية وعالية حيث تم مؤخراً إجراء دورة تدريبية لهم بكيفية التشدد بالإجراءات اللازمة للحد من انتشار الفيروس والتعامل مع أي طارئ أو زيادة محتملة قد تحدث.

وأشار إلى أن حالات منها باقي الحالات حالياً في طور الشفاء. وأشار إلى أن أعراض الإصابات الخمس مشرة إلى الإصابة بالفصل الدراسي الثاني وحتى تاريخه، جاءت نتيجة ١٥ منها إيجابية إحدى تلك الإصابات المسجلة لطالب المرحلة الإنزامية حلقة ثانية، مشيراً إلى أنه تم شفاء ٨ حالات منها وباقي الحالات حالياً في طور الشفاء.

وأشار إلى أن أعراض الإصابات الخمس مشرة إلى الإصابة بالفصل الدراسي الثاني وحتى تاريخه، جاءت نتيجة ١٥ منها إيجابية إحدى تلك الإصابات المسجلة لطالب المرحلة الإنزامية حلقة ثانية، مشيراً إلى أنه تم شفاء ٨ حالات منها وباقي الحالات حالياً في طور الشفاء.

وأشار إلى أن أعراض الإصابات الخمس مشرة إلى الإصابة بالفصل الدراسي الثاني وحتى تاريخه، جاءت نتيجة ١٥ منها إيجابية إحدى تلك الإصابات المسجلة لطالب المرحلة الإنزامية حلقة ثانية، مشيراً إلى أنه تم شفاء ٨ حالات منها وباقي الحالات حالياً في طور الشفاء.

وأشار إلى أن أعراض الإصابات الخمس مشرة إلى الإصابة بالفصل الدراسي الثاني وحتى تاريخه، جاءت نتيجة ١٥ منها إيجابية إحدى تلك الإصابات المسجلة لطالب المرحلة الإنزامية حلقة ثانية، مشيراً إلى أنه تم شفاء ٨ حالات منها وباقي الحالات حالياً في طور الشفاء.

وأشار إلى أن أعراض الإصابات الخمس مشرة إلى الإصابة بالفصل الدراسي الثاني وحتى تاريخه، جاءت نتيجة ١٥ منها إيجابية إحدى تلك الإصابات المسجلة لطالب المرحلة الإنزامية حلقة ثانية، مشيراً إلى أنه تم شفاء ٨ حالات منها وباقي الحالات حالياً في طور الشفاء.

انخفاض أعداد المصطافين في الساحل بشكل كبير وفعاليات طرطوس تشتكي من بدلات الإشغال

وزارة النقل لـ«الوطن»: يضمن تحصيل حقوق الدولة بشكل عادل

إلى زيادة في الرسوم مشيراً إلى أن الساحل هو المتضرر الوحيد من هذا القرار.

وزارة النقل

ورداً على اعتراضات وهاجس القطاع السياحي بطرطوس حول هذا القرار قال مصدر مسؤول في وزارة النقل لـ«الوطن» بعد نحو عشرة أيام على سؤاها بخصوصه: إن القرار يضمن تحصيل حقوق الدولة بشكل عادل، وبما يتناسب مع تصنيف المنشآت السياحية حسب واقعها على الأرض، وأهميتها الاستثمارية على الشواطئ البحرية.

وأكد أن البدلات القليلة أصبحت زهيدة جداً أمام التضخم الحاصل وقد أكدت ذلك دراسات الجرد الاقتصادي لهذا الموضوع.

وأوضح المصدر أن وزير السياحة محمد رامي مرتيني والنقل زهير خزييم ترأسا نهاية الأسبوع الماضي اجتماعاً مشتركاً في مبنى وزارة النقل المناقشة القرار المتكور الذي أعد بالتعاون والتنسيق بين الوزارتين خلال الفترة الماضية وكيفية تطبيقه، مشيراً إلى أنه تم التركيز على ضرورة مراعاة بدلات المنشآت التابعة لوزارة السياحة وخاصة المختصة للسياحة الشعبية والتي تخدم المواطن ذا الدخل المحدود وتتيح له استخدامها بأسعار رمزية جداً والحفاظ على هذه الرزمة.

وبيّن المصدر أنه تمت مناقشة ما تم تعديله من قيم البدلات بحيث أصبح من طولة وزارة السياحة التي لا يمكن تطبيقها إلا في مناطق محددة مثل الساحل السوري بالتراخج ويشل قدرته على المنافسة مع السياحة في أماكن أخرى ويمنع من توفير فرص عمل جديدة.

بدوره رئيس غرفة سياحة طرطوس يوسف موشية قال: إن الغرفة وضعت الأمر على طولة وزارة السياحة التي لا يمكن تطبيقها إلا في مناطق محددة مثل الساحل السوري بالتراخج ويشل قدرته على المنافسة مع السياحة في أماكن أخرى ويمنع من توفير فرص عمل جديدة.

ولفت إلى أن القرار يضمن تحصيل حقوق الدولة بشكل عادل، وبما يتناسب مع تصنيف المنشآت السياحية حسب واقعها على الأرض، وأهميتها الاستثمارية على الشواطئ البحرية.

وأكد أن البدلات القليلة أصبحت زهيدة جداً أمام التضخم الحاصل وقد أكدت ذلك دراسات الجرد الاقتصادي لهذا الموضوع.



طرطوس- هيثم يحيى محمد

عبر أصحاب المنشآت السياحية المتوضعة على الشاطئ السوري -لاسيما التي تشغل مساحات مختلفة من الأملاك البحرية في محافظة طرطوس- عن امتعاضهم واستغرابهم وانتقادهم لصدور قرار مجلس الوزراء رقم ١٤/٢٠٠٠م، وتاريخ ١٨ شباط الماضي الذي رفع رسوم وبدلات إشغال الأملاك البحرية بمقدار نحو عشرة أضعاف الرسوم والبدلات الحالية.

وأكدوا أنها ستؤدي إلى انخفاض أعداد المصطافين في الساحل بشكل كبير وبالتالي لجوء الكثيرين إلى إغلاق منشآتهم بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل بنسب كبيرة وعدم إمكانية تحميلها على المصطافين لضعف القدرة الشرائية عند الطبقة الوسطى وانعدامها عند ذوي الدخل المحدود.

وتواصل هؤلاء مع «الوطن» كما راجعوا غرفة سياحة طرطوس وتقدموا بشكاوى ضد هذا القرار مستغربين صوره في مرحلة صعبة أحوج ما تكون فيها لسرعة تعاقب القطاع السياحي للمساهمة في توفير المزيد من فرص العمل وفي زيادة معدل النمو ودعم الاقتصاد في مواجهة الحصار والعقوبات الخارجية الظالمة.

واعتبروا أن القرار سوف ينعكس سلباً على عمل المشاريع السياحية القائمة ويهددها بالتوقف عن التشغيل العادي من الكماليات لدى هؤلاء، وصارت تقهق، وبين أحدهم لـ«الوطن» أنه يبيع البنزين بسعر ١٥٠٠ ليرة للتر الواحد لتجار السوق السوداء وأنه اضطر في إحدى المرات إلى شراء نفس الكمية من المادة المبيعة من التاجر نفسه وفي اليوم ذاته ليعثر بسعر ٢٨٠٠ ليرة للتر الواحد! أحد الركاب لـ«الوطن».



حلب- خالد زركلو

رفع سائقو التاكسي في حلب تسعيرة توصيلاتهم مع رفع سعر البنزين المدعوم وغير المدعوم إلى ٧٥٠ ليرة سورية الأسبوع الماضي، وراحوا يسعرون أجرة الركوب بسعر ٢٠٠٠ ليرة للتر الواحد مستغلين عدم إصدار تسعيرة جديدة لعاداتهم من مجلس المحافظة.

وأوضح سائقو سيارات نقل عمومية داخل المدينة لـ«الوطن» أنه سواء أقر مجلس المحافظة تسعيرة جديدة لعاداتهم التاكسي أم لا يقر فإنهم «مضطرون» للتسعير وفق «ضرورات» عملهم التي تبيح «محظورات»، القرارات الحكومية بسبب أزمة البنزين المتفاقمة والتي تدفعهم إلى اللجوء للسوق السوداء.

وبيّن «تحسين. م» أنه يشتري بنزين سيارته العمومية بسعر يتراوح بين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ ليرة في بعض أيام الأسبوع، وقال: «لأنني لا أستطيع الحصول على مخصصاتي من المادة من محطات الوقود نتيجة الاندحامات المخالفة التي تفرض على سيارتي أن تبيت على دور البنزين لأكثر من يوم، كيف تربيونني أن أسعر أجرة التوصيلات بسعر نظامي؟!»

ياسر أبو علي، يرى أن العمل كسائق تاكسي عمومي لم يعد مجدداً كما في السابق وقال: «تقضي معظم وقتنا على الكازيات، وشغل الليل غير محمود ولا يوجد بركة مع ارتفاع أسعار

معظم المواد الغذائية... مشاكل مع الركاب وتوتر مستمر، الأمر لا يطاق....»

ورفع ذلك بأصحاب وسائقي التاكسي إلى بيع مخصصاتهم من البنزين في السوق السوداء لتحقيق فائض ربح أكبر من العمل على وسائط أقرب توصيلة حتى ولو كيلو متر واحد تكلف ١٥٠٠ ليرة، أما التوصيلة التي لا تتعدى خمسة كيلو مترات فأجرها ٢٠٠٠ ليرة، وتتضاعف المسافة نفسها إذا كان الوقت ليلاً، بحسب قول اليوم ذاته ليعثر بسعر ٢٨٠٠ ليرة للتر الواحد!